

إعلان شركة الأول للاستثمار عن تفاصيل تغييرات واجبة الإشعار في صندوق اليسر الميزان متعدد الأصول

تعلن شركة الأول للاستثمار عن تغييرات واجبة الإشعار في صندوق اليسر الميزان متعدد الأصول وسيكون سريان التغييرات بتاريخ 1440/01/02 هـ الموافق 2018/09/12 م.

وتفاصيل التغييرات واجبة الإشعار هي كالتالي:

#	الصيغة الحالية	الصيغة المقترحة
	المجال الإستثماري للصندوق (بقائمة المصطلحات - الشروط والأحكام) - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)	
1	لا يوجد (إضافة جديدة)	جميع الصناديق المطروحة بالمملكة العربية السعودية طرماً عاماً والمرخصة من قبل هيئة السوق المالية
	سياسات الإستثمار - الشروط والأحكام و مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)	
2	يستثمر الصندوق في صناديق المرابحة و الصكوك وصناديق الأسهم المحلية والعالمية المتوافقة مع أحكام الشريعة التي طرحها شركة الأول للاستثمار مع إمكانية الإستثمار في الصناديق المتوافقة مع أحكام الشريعة التي طرحها الشركات المصرحة لها من هيئة السوق المالية، كما يعتبر الصندوق صندوقاً استثمارياً متوازناً و متوسط المخاطر يسعى إلى تنمية رأس المال المستثمر من خلال الإستثمار على المدى الطويل، وقد تم تصميمه للمستثمرين الذين يتحملون المخاطر المتوسطة وأن هؤلاء المستثمرين على استعداد لتقبل التقلبات التي تحصل في أداء محافظتهم كما يتقبلون أيضاً العلاقة بين المخاطرة و العائد المتوقع. الصندوق يستثمر في صناديق الأسهم المحلية و الدولية المتوافقة مع أحكام الشريعة الى جانب مجموعة متنوعة و مدروسة من صناديق المرابحة و صناديق الصكوك المختلفة حسب الظروف المناسبة في السوق وما يتلائم و نوعية هذه الأصول. يجوز استثمار نسبة أقل من 5% من أصول الصندوق في أي صندوق استثماري على أن تكون استثمارات الصندوق في 3 صناديق استثمارية أخرى لا تقل عن 5% من أصوله و لا تزيد عن 50% في أي منها. واستناداً إلى ظروف السوق أو للاحتفاظ بالحد الأدنى من متطلبات السيولة. يجوز للمدير وفقاً لتقديره أن يحتفظ بجزء من أو بكافة أصول الصندوق على شكل نقد أو مرابحات ذات آجال قصيرة متوافقة مع أحكام الشريعة كيفما يكون الحال إلى حين إعادة استثمارها. و يجوز للمدير أن يودع في أي وقت من الأوقات ذلك المبلغ النقدي مع أي طرف ذي علاقة وذلك بالشروط التي يراها المدير ملائمة. لا يملك المستثمرون في صندوق اليسر الميزان متعدد الأصول وحدات في الأدوات أو الاستثمارات المتفرعة عن الصندوق، لكنهم يملكون وحدات تمثل أموالهم المستثمرة في الصندوق نفسه لأن حق التصرف موكول إلى الصندوق.	يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في صناديق المرابحات والصكوك وصناديق الأسهم المحلية والعالمية المتوافقة مع الضوابط الشرعية التي طرحها شركة الأول للاستثمار مع إمكانية الإستثمار في الصناديق التي طرحها الشركات المصرحة لها من هيئة السوق المالية. الجدول أدناه يحدد جميع الأدوات المالية التي يمكن أن يستثمر بها الصندوق. يجوز لمدير الصندوق استثمار أصول الصندوق في أي أوراق مالية أو أدوات استثمارية صادرة عن البنك الأول وشركة الأول للاستثمار أو أي من حلفائهما على أن يتم الإستثمار طبقاً لأهداف و قيود الصندوق. واستناداً إلى ظروف السوق، يجوز لمدير الصندوق وفقاً لتقديره أن يحتفظ بجزء من أو بكافة أصول الصندوق على شكل نقد أو أدوات مالية ذات آجال قصيرة كيفما يكون الحال إلى حين إعادة استثمارها. و يجوز للمدير أن يودع في أي وقت من الأوقات ذلك المبلغ النقدي مع أي طرف ذي علاقة وذلك بالشروط التي يراها المدير ملائمة.
	المحاسب القانوني - الشروط والأحكام و مذكرة المعلومات - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)	
3	تلفون: 2374740	تلفون: 2159898
	مخاطر السيولة - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)	
4	يستثمر الصندوق في صناديق الأسهم المحلية و العالمية المتوافقة مع احكام الشريعة بجانب صناديق المرابحة و الصكوك بما يمكن معه بيع وشراء وحدات الصندوق بدون أي تغييرات كبيرة في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة جداً و لكن قد تمر فترات يحدث فيها تقلب في السوق وعدم استقراره و قد تصبح بعض المحافظ والصناديق أقل سيولة وأكثر صعوبة في الإستثمار فيها نتيجة التداول المحدود فيها	يستثمر الصندوق في صناديق الأسهم المحلية و العالمية المتوافقة مع احكام الشريعة بجانب صناديق المرابحة و الصكوك بما يمكن معه بيع وشراء وحدات الصندوق بدون أي تغييرات كبيرة في الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة جداً و لكن قد تمر فترات يحدث فيها تقلب في السوق وعدم استقراره و قد تصبح بعض المحافظ والصناديق أقل سيولة وأكثر صعوبة في الإستثمار فيها نتيجة التداول المحدود فيها

مخاطر الإلتزام بالضوابط الشرعية - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)		
5	تتمثل هذه المخاطر في حال أصبحت إحدى الشركات المستثمر فيها غير متوافقة مع بعض الضوابط الشرعية، فإن الصندوق المستثمر فيه قد يخسر في حالة الاضطرار إلى بيع تلك الأسهم بسعر منخفض.	تتمثل تلك المخاطر بشكل رئيسي بالتالي: - القدرة المحدودة على التوزيع في الإستثمارات التي يقتنيها الصندوق للإلتزام بالضوابط الشرعية. - عند خروج إحدى الأدوات الإستثمارية التي يستثمر فيها الصندوق عن الضوابط الشرعية قد يؤدي ذلك لتسييلها على سعر غير ملائم مما يؤدي لخسارة الصندوق. - تتأثر الصناديق المستثمر بها بالعوامل أعلاه مما قد يؤثر سلباً على الصندوق. - قد يتحمل الصندوق مصاريف لتطهير الأرباح الغير شرعية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الصناديق التي يستثمر بها مما قد يؤثر سلباً على الصندوق.
المخاطر القانونية - مذكرة المعلومات و ملخص المعلومات الرئيسية - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)		
6	صناديق الإستثمار معرضة للمخاطر القانونية حيث أن أي شركة ضمن شريحة الإستثمار معرضة لفرض إجراءات قانونية عليها من قبل السلطات الحكومية المختصة بالتنظيم والإشراف والرقابة عليها، وكذلك من قبل المستثمرين، و بالتالي يمكن أن يؤثر على قيمة الإستثمارات التي يستثمرها الصندوق في تلك الصناديق.	صناديق الإستثمار معرضة للمخاطر القانونية حيث أن أي شركة ضمن شريحة الإستثمار معرضة لفرض إجراءات قانونية عليها من قبل السلطات الحكومية المختصة بالتنظيم والإشراف والرقابة عليها، وكذلك من قبل المستثمرين، و بالتالي يمكن أن يؤثر على قيمة إستثمارات الصندوق
الوظائف الحالية والسابقة لعضو مجلس الإدارة - مذكرة المعلومات - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)		
7	خالد بن ناصر بن عبد الرحمن المعمر - عضو غير مستقل (رئيس مجلس إدارة الصناديق) الوظائف الحالية: الرئيس التنفيذي لشركة الأول للإستثمار. (منذ 2012م إلى الآن)	خالد بن ناصر بن عبد الرحمن المعمر - عضو غير مستقل (رئيس مجلس إدارة الصناديق) الوظائف الحالية: المدير العام لمجموعة المصرفية للمنشآت بالبنك الأول . (منذ ابريل 2018م إلى الآن) - الوظائف السابقة: الرئيس التنفيذي لشركة الأول للإستثمار. (منذ 2012م إلى ابريل 2018)
تحديث البيانات المالية الخاصة بشركة الأول للإستثمار - مذكرة المعلومات - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)		
8	شركة للإستثمار وهي شركة استثمارية مرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم 37-07077، بتاريخ 1428/12/30 هـ الموافق 2008/01/08 م، وقد بلغ رأس مال الشركة المدفوع 400 مليون ريال سعودي. كما وأنه للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 م قد بلغ مجموع الأصول للشركة مبلغ 554,330,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ إيرادات الشركة 542,690,000 ريال سعودي للعام السابق، وبلغت إيرادات الشركة مبلغ 59,621,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 67,937,000 ريال سعودي للعام السابق، وبلغ صافي ربح السنة مبلغ 15,725,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 21,662,000 ريال سعودي للعام السابق.	شركة الأول للإستثمار وهي شركة استثمارية مرخصة من قبل هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم 37-07077، بتاريخ 1428/12/30 هـ الموافق 2008/01/08 م، وقد بلغ رأس مال الشركة المدفوع 400 مليون ريال سعودي. كما وأنه للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 م قد بلغ مجموع الأصول للشركة مبلغ 748,384,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 554,330,000 ريال سعودي للعام السابق، وبلغت إيرادات الشركة مبلغ 48,521,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 59,621,000 ريال سعودي للعام السابق، وبلغ صافي ربح السنة مبلغ 6,674,000 ريال سعودي مقارنة بمبلغ 15,725,000 ريال سعودي للعام السابق.
تحديث البيانات الخاصة بمجلس إدارة شركة الأول للإستثمار - مذكرة المعلومات - تغيير واجب الإشعار بحسب المادة 58 (أ)		
9	السيد/ خالد المعمر، الرئيس التنفيذي للشركة - عضو مجلس إدارة	السيد/ عبدالله سعادة، الرئيس التنفيذي المكلف للشركة - عضو مجلس إدارة